منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 353، جنيف، 10-20 آذار/ مارس 2025

القسم المؤسسي **INS**

التاريخ: ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٢٥
الأصل: إنكليزي

البند الثالث عشر من جدول الأعمال

آخر المستجدات في تطبيق القرار المتعلق بعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا من منظور ولاية منظمة العمل الدولية

◀ مقدمة

١. اعتمد مجلس الإدارة في دورته ٣٤٤ (آذار/ مارس ٢٠٢٢) قراراً بشأن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا من منظور ولاية منظمة العمل الدولية.[١] وفي هذا القرار، طُلب من المكتب تقديم كل مساعدة ممكنة إلى الهيئات المكونة الثلاثية في أوكرانيا. كما نص القرار نفسه على الإيقاف المؤقت لجميع أنشطة التعاون أو المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية إلى الاتحاد الروسي، باستثناء المساعدات الإنسانية. علاوة على ذلك، تم تعليق الدعوات الموجهة إلى الاتحاد الروسي لحضور كافة الاجتماعات ذات الطبيعة التقديرية. وشملت هذه الاجتماعات - ولا تزال تشمل - الاجتماعات التقنية واجتماعات الخبراء والمؤتمرات والندوات التي يحدد مجلس الإدارة تشكيلها. ويستمر تنفيذ جميع الأنشطة في البلدان الأخرى التي تقع ضمن نطاق فريق الدعم التقني المعني بالعمل اللائق والمكتب القطري التابع لمنظمة العمل الدولية لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في موسكو كما هو مخطط له، وجرى توسيع نطاقها على أساس الاحتياجات والأولويات الناشئة للهيئات المكونة في الإقليم الفرعي.

٢. وفي دورته ٣٥٢ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤)، وبعد النظر في أحدث تقرير للمكتب بشأن آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ القرار، طلب مجلس الإدارة مرة أخرى من المدير العام تلبية احتياجات الهيئات المكونة في أوكرانيا وزيادة الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية لتأمين الموارد من أجل أوكرانيا. وحثّ مجلس الإدارة أيضاً المدير العام على تكثيف جهود حشد الموارد لصالح البلدان المتضررة الأخرى في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. كما دعا إلى مواصلة رصد تداعيات عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا في عالم العمل. ويشمل ذلك التعاون المستمر بين منظمة العمل الدولية وهيئات الأمم المتحدة المعنية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان وأوضاع العاملين في القطاعين البحري والنووي.[٢] ويقدم هذا التقرير تحديثاً عن هذه المسائل إلى مجلس الإدارة.

[١] القرار GB.344/Resolution

[٢] الوثيقة GB.352/PV، الفقرة ٧١٣.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

◄ التطورات العامة

٣. يدخل العدوان العسكري الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا الآن عامه الرابع، حيث أدت الأعمال العدائية إلى تدمير هائل وتفاقُم الاحتياجات الإنسانية سواء في الأراضي الأوكرانية التي يحتلها الاتحاد الروسي أو في باقي أنحاء البلاد. وقام الاتحاد الروسي بتدمير ما يقرب من ٩ جيغاوات من قدرة أوكرانيا على توليد الكهرباء، أي ما يعادل نصف الطلب على الطاقة في البلاد في فصل الشتاء، مما أدى إلى تعطيل الأنشطة التجارية والتأثير على الوظائف.[٣] علاوة على ذلك، إنّ الهجمات تعرض السكان للخطر، الذين يواجهون خطر المعاناة من البرد القارس ومحدودية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية ومياه الشرب والصرف الصحي. ووفقاً لبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، قُتل ما لا يقل عن ١٨ مدنياً في هجمات على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، بمن في ذلك عاملان في المرافق.[٤] وفي ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤، شنت القوات المسلحة للاتحاد الروسي هجوماً منسقاً واسع النطاق على البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، مما أدى إلى مقتل أحد العاملين في الطاقة وإصابة ستة مدنيين.[٥] وتسبب هجوم ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥ على منشأة صناعية في زابوريزهيا في وقوع أكبر عدد من الضحايا المدنيين منذ عامين تقريباً، مع مقتل أو إصابة العديد من العمال والمارّة عندما كانوا بصدد مغادرة المنشأة أو في وسائل النقل العام القريبة.[٦]

٤. والنقص المستمر في اليد العاملة يؤثر بشكل متزايد على الاقتصاد الأوكراني. بيد أنّه على الرغم من هذه العقبات، حقق الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا نمواً بنحو ٤ في المائة في عام ٢٠٢٤،[٧] ونجح البلد في زيادة احتياطه الدولي لتغطية خمسة أشهر ونصف من الإنفاق على الموارد.[٨] علاوة على ذلك، أدى التمويل الخارجي دوراً حيوياً في خفض التضخم إلى المستويات المتوقعة وإدارة احتياجات الميزانية.[٩] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤، أوقفت أوكرانيا عبور الغاز الطبيعي من الاتحاد الروسي، فنتجت عن ذلك انعكاسات مالية على أوكرانيا ودول أخرى في المنطقة.

٥. وحتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ عدد الأشخاص الذي لا يزالون نازحين داخلياً ٣,٦ مليون شخص، في حين كان ٦,٨ مليون أوكراني لاجئين في الخارج. ومنح الاتحاد الأوروبي حماية مؤقتة لأكثر من ٤,٢ مليون شخص فرّوا من أوكرانيا، ٧٧ في المائة منهم تقريباً من النساء والأطفال (٤٥ في المائة من النساء و٣٢ في المائة من الأطفال).[١٠] واعتباراً من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤، بلغت نسبة النساء اللائي تتراوح أعمارهنّ بين ٢٥ عاماً فما فوق نسبة ٦٠ في المائة من أصل ٢٦٥ ٠٠٠ لاجئ أوكراني مسجلين كعاطلين عن العمل في إطار نظام الحماية المؤقتة للاتحاد الأوروبي، في حين بلغت النسبة ١٢,٠٨ في المائة لدى النساء دون سن ٢٥ عاماً. واعتباراً من كانون الأول/ ديسمبر

---

[٣] انظر:
Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Sept. 2024 – Attacks On Ukraine's Electricity Infrastructure Threaten Key Aspects of Life As Winter Approaches", 19 September 2024.

[٤] انظر: HRMMU, "Attacks on Ukraine's Energy Infrastructure: Harm to the Civilian Population", September 2024

[٥] انظر:
United Nations: Ukraine, "Massive Attack on Ukraine's Energy Infrastructure Damages and Disrupts Essential Services", 26 December 2024.

[٦] انظر:
HRMMU, "Zaporizhzhia Attack Marks Highest Civilian Casualties in Two Years; Glide Bombs Drive 30% Rise in 2024", 9 January 2025.

[٧] انظر:
Organisation for Economic Co-operation and Development, *OECD Economic Outlook, Volume 2024 Issue 2: Ukraine*, 2024.

[٨] انظر:
National Bank of Ukraine, "Ukraine's International Reserves Increased by 8% to USD 43.8 Billion in 2024", 7 January 2025.

[٩] انظر: European Bank for Reconstruction and Development (EBRD), "Regional Economic Prospects"

[١٠] انظر:
International Organization for Migration (IOM), *Measuring Progress Towards Durable Solutions To Internal Displacement In Ukraine: Synthesis Report On A Joint Analytical Framework – January 2025*, 2025. See also Eurostat, "Temporary protection for 4.2 million people in November", 15 January 2025.

٢٠٢٤، عاد حوالي ٤,٣ مليون شخص طوعاً إلى ديارهم في أوكرانيا بعد نزوحهم لمدة أسبوعين على الأقل، وعاد ٢٦ في المائة منهم من الخارج.[١١]

٦. وفي عام ٢٠٢٤، شهدت بلدان أوروبا الشرقية اتجاهات اقتصادية متنوعة. ويُظهر اقتصاد جمهورية مولدوفا علامات تدريجية على الانتعاش رغم التحديات الناشئة عن استمرار النزاع، حيث أشارت التوقعات إلى معدل نمو بنسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٢٤ وانخفاض التضخم.[١٢] وشهدت بلغاريا نمواً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,١ في المائة مقارنة بعام ٢٠٢٣، في حين تباطأ اقتصاد رومانيا ليسجل معدل نمو حقيقي بلغ ١,٤ في المائة.[١٣] وفي بلغاريا ورومانيا، من المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار الطاقة والمواد الغذائية إلى انخفاض التضخم الإجمالي طوال عام ٢٠٢٥. وفي أوروبا الشرقية، واجهت أسواق العمل تحديات بسبب الآثار المطوّلة للحرب في أوكرانيا واستمرار نقص اليد العاملة في عدد من بلدان المنطقة، بما في ذلك رومانيا.[١٤] وأدت هذه الاضطرابات إلى نزوح عدد كبير من العمال، في حين تستمر حالات انعدام اليقين الاقتصادي في التأثير على معدلات العمالة ونمو الأجور في المنطقة.[١٥] وسجلت بلغاريا نمواً قوياً في الأجور بالقيم الحقيقية بنسبة ١٤ في المائة في عام ٢٠٢٤ مدفوعاً بزيادات في الحد الأدنى للأجور، في حين أعاق ارتفاع التضخم في رومانيا نمو الأجور بالقيم الحقيقية.[١٦]

٧. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم الفرعي للقوقاز وآسيا الوسطى بنسبة ٤,٩ في المائة في عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة ٥,٣ في المائة في عام ٢٠٢٥.[١٧] وتباطأ النمو الاقتصادي في كازاخستان وأوزبكستان في عام ٢٠٢٤ بسبب الركود في قطاع التعدين. ولكن تدفقات التحويلات المالية القوية وارتفاع الأجور وزيادة حركة السياحة في كلا البلدين عوامل أدت إلى تحفيز الطلب الإجمالي، مما أثر بشكل إيجابي على قطاع الخدمات. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية والاستثمارات في البنية التحتية والإصلاحات الموجهة نحو السوق إلى زيادة النمو في عام ٢٠٢٥.[١٨] ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم المرتفع، الذي أثر على ذوي الأجور المنخفضة وأسرهم في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، إلى نسبة ٦,٩ في المائة في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، مقارنة بنسبة ١٣,١ في المائة سُجلت في عام ٢٠٢٢.[١٩] وتتجلى هذه الاتجاهات الاقتصادية في أسواق العمل. وفي وسط وغرب آسيا، تحسّنت عمالة الشباب بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٣،[٢٠] مع زيادة بنسبة ١,١ في المائة في حصة الشباب الملتحقين بالعمل وسُجل انخفاض في معدل البطالة في صفوفهم بنسبة ٣,٩ في المائة. وانخفض معدل الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب بنسبة ٢,٧ نقطة مئوية في الفترة نفسها.[٢١] وساهم ارتفاع الأجور في زيادة معدل الإنفاق، بتسجيل

---

[١١] انظر:
IOM, Global Data Institute Displacement Tracking Matrix, "Ukraine – Conditions of Return Assessment Factsheet – Round 9 (December 2024)".

[١٢] انظر:
International Monetary Fund (IMF), "IMF Executive Board Concludes the Sixth Reviews Under the Extended Credit Facility and Extended Fund Facility, and Second Review Under the Resilience and Sustainability Facility for the Republic of Moldova", 17 December 2024.

[١٣] انظر: EBRD, "Regional Economic Prospects"

[١٤] انظر: European Labour Authority, *EURES Report on Labour Shortages and Surpluses 2023*, 2024

[١٥] انظر: ILO, *World Employment and Social Outlook: Trends 2025*, 2025

[١٦] انظر: EBRD, "Regional Economic Prospects"

[١٧] انظر:
Asian Development Bank (ADB), *Asian Development Outlook (ADO) December 2024: Steady Growth Amid a Shifting Global Policy Landscape*, December 2024. For the purposes of the ADB statistics, the South Caucasus and Central Asia comprises Armenia, Azerbaijan, Georgia, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Tajikistan, Turkmenistan and Uzbekistan.

[١٨] انظر: EBRD, "Regional Economic Prospects"

[١٩] انظر:
IMF, "Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, October 2024: Navigating the Evolving Geoeconomic Landscape".

[٢٠] انظر:
Central and Western Asia includes Armenia, Azerbaijan, Cyprus, Georgia, Israel, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Tajikistan, Türkiye, Turkmenistan and Uzbekistan.

[٢١] انظر: ILO, *World Employment and Social Outlook: Trends 2025*, 2025

نمو نسبته ٥,٢ في المائة في الأجور بالقيم الحقيقية في قيرغيزستان بين كانون الثاني/ يناير وتموز/ يوليه ٢٠٢٤، وأدت الزيادة في رواتب القطاع العام والمعاشات التقاعدية والحد الأدنى للأجور في طاجيكستان إلى نمو بنسبة ٩,١ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٢٤.[٢٢]

الأثر على العمالة وسُبل العيش والمنشآت في أوكرانيا

٨. لا تزال أوكرانيا تعاني من ضعف النمو الاقتصادي، في ظل الضغوط التضخمية التي تخلق تحديات كبيرة لسبل عيش الناس. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤، ارتفع معدل التضخم الاستهلاكي إلى ١١,٢ في المائة مقارنة بالعام السابق، مع وصول التضخم الأساسي إلى ٩,٣ في المائة. وتُعزى هذه الزيادة إلى انخفاض الإمدادات الغذائية وارتفاع تكاليف الإنتاج، فضلاً عن الآثار المتأخرة للانخفاض السابق في سعر الصرف. وتوقع المصرف الوطني الأوكراني أن يرتفع التضخم بشكل أكبر في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤.[٢٣] وعلى الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل أفضل من المتوقع، لا يزال وضع العمالة في أوكرانيا مزرياً، حيث وقع ما لا يقل عن ١,٨ مليون أوكراني في براثن الفقر منذ بداية الحرب، مما يرفع العدد الإجمالي للأشخاص في حالة فقر في البلاد إلى ٩ ملايين في عام ٢٠٢٤.[٢٤]

٩. وأظهر القطاع الخاص في أوكرانيا قدرة مثيرة للإعجاب على الصمود، حيث تمكّن من إنعاش صادراته على الرغم من التحديات المستمرة مثل عدم الاستقرار المالي لمشاريع الأعمال الصغيرة. غير أنّ الثقة في بيئة الأعمال لا تزال مفقودة. وتشير الشركات إلى توقعات اقتصادية سلبية بسبب انقطاع التيار الكهربائي المستمر ونقص العمال المهرة وارتفاع تكاليف التشغيل، خاصة في قطاع التصنيع والخدمات والبناء.[٢٥]، [٢٦] علاوة على ذلك، تصاعدت الهجمات على البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك شبكات النقل ومرافق الطاقة، مما يشكل تهديداً إضافياً على صادرات أوكرانيا.[٢٧] وفيما يتعلق بوضع البحارة، أشارت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات في تقريرها الصادر في شباط/ فبراير ٢٠٢٥ إلى أنها لاحظت ببالغ القلق في تقريرها السابق، تأثير حالات مثل "الحرب في أوكرانيا على حماية حقوق البحارة المنصوص عليها في اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦. ودعت اللجنة الحكومات إلى الاعتراف بالبحارة كعمال أساسيين، مع الأخذ في الاعتبار الدور الحاسم الذي يلعبونه في عمل سلاسل التوريد والإمداد، وذكّرت بأنه في أوقات الأزمات على وجه التحديد تأخذ الحماية التي توفرها اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦ معناها الكامل وأنه يجب تطبيق هذا الصك بدقة أكبر". وفي هذا السياق، ترحّب اللجنة باعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في تموز/ يوليه ٢٠٢٤، قراراً غير مسبوق بعنوان "تعزيز وحماية تمتع البحارة بحقوق الإنسان".[٢٨] وعلى الرغم من كل هذه العقبات، هناك مجالات لديها القدرة على الصمود. على سبيل المثال، تعمل الشركات الأوكرانية على تطوير أنشطتها في وسط وغرب أوروبا سعياً لتحقيق الاستقرار وتأمين منافذ جديدة. وفي نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤، وافق البرلمان الأوروبي على تقديم قرض لأوكرانيا يصل إلى ٣٥ مليار يورو بهدف تعزيز الإنعاش الاقتصادي وإعادة بناء البنية التحتية.[٢٩]

١٠. ويشكّل عدم استقرار إمدادات الكهرباء خطراً كبيراً للتعرض للإشعاعات واحتمال وقوع حوادث نووية في محطة زابوريزهيا للطاقة النووية.[٣٠] وفي دورتها الأخيرة في تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤، أشارت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات إلى قرار مجلس الإدارة الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤

---

[٢٢] انظر: EBRD, "Regional Economic Prospects"

[٢٣] انظر: National Bank of Ukraine, *Macroeconomic and Monetary Review: January 2025*, 2025

[٢٤] انظر: World Bank Group, "The World Bank in Ukraine: Overview"

[٢٥] انظر: National Bank of Ukraine, *Monthly Business Outlook Survey, December 2024*, January 2025

[٢٦] انظر:
National Bank of Ukraine, "Businesses Weaken Their Expectations for Their Economic Performance for the Season – Business Outlook Survey in December", January 2025.

[٢٧] انظر: World Food Programme, "WFP Ukraine White Paper – Attacks on ports", December 2024

[٢٨] انظر:
Current Developments on Maritime Matters, Extract of the General Report – Committee of Experts on the Application of Convention and Recommendations (CEACR), 95th Session, 2024.

[٢٩] انظر: European Parliament, "Parliament approves up to €35 billion loan to Ukraine backed by Russian assets"

[٣٠] انظر:
IAEA, "IAEA Report Highlights Two Years of Efforts to Prevent an Accident at Ukraine's Zaporizhzhya Nuclear Power Plant".

الذي حثّ فيه الاتحاد الروسي على احترام جميع الالتزامات الناشئة عن تصديقه على اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما في ذلك اتفاقية الحماية من الإشعاعات، ١٩٦٠ (رقم ١١٥)، لاسيما فيما يتعلق بتعرض العمال حالياً ضمن نطاق سيطرته لإشعاعات مؤينة أثناء عملهم؛[٣١] وذكّرت بأنّ بيئة العمل الآمنة والصحية هي من المبادئ والحقوق الأساسية المكفولة للجميع، وحثّت الحكومة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لاتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) واتفاقية الحماية من الإشعاع، ١٩٦٠ (رقم ١١٥)، بما في ذلك حماية العمال من الإشعاعات المؤينة أثناء عملهم. وفي رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤ موجهة إلى المدير العام لمنظمة العمل الدولية، أبلغ السيد هوي، الأمين العام للشبكة العالمية IndustriALL، عن الاختفاء القسري لما لا يقل عن عشرة عمال في محطة زابوريزهيا للطاقة النووية وطلب المساعدة من منظمة العمل الدولية في ضمان إطلاق سراحهم بأمان.[٣٢] وفي ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، أكد اتحاد عمال الطاقة والصناعة النووية في أوكرانيا (Atomprofspilka) للمكتب أنّ مكان وجود العمال المختطفين لا يزال مجهولاً. ويواصل المكتب متابعة هذه المسألة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تعرض العاملون في مجال الرعاية الصحية، حتى ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤، إلى ٢ ١٣٤ هجوماً، مما أدى إلى ارتفاع المخاطر التي يتعرض لها هؤلاء العمال والتأثير بشكل خطير على تقديم الرعاية الصحية، مع ارتفاع العدد الإجمالي للوفيات من ٢٤ شخصاً في عام ٢٠٢٣ إلى ٦٥ شخصاً في عام ٢٠٢٤، من المرضى والطاقم الطبي على حد سواء.[٣٣]

◄ الأثر على الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وعلى تنفيذ استراتيجية منظمة العمل الدولية للتعاون من أجل أوكرانيا خلال الفترة الانتقالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ والتعاون الإنمائي في أوكرانيا

الحكومة

١١. بناءً على طلب وزارة الاقتصاد ووزارة السياسة الاجتماعية، يواصل المكتب، من بين جهات أخرى، دعم تنفيذ الفصلين ١٩ و٢ من تشريعات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالعمل لضمان الامتثال لمعايير العمل الدولية.

١٢. وفي هذا الصدد، تشمل أحدث المستجدات ما يلي:

(أ) وضع مشروع قانون بشأن تسوية منازعات العمل الجماعية، من إعداد فريق عامل ثلاثي تحت رعاية الهيئة الوطنية للوساطة والتوفيق، بما يتماشى مع التوصيات التقنية لمنظمة العمل الدولية. واقترح البرلمان الأوكراني (Verkhovna Rada) مشروع القانون للمناقشة؛

(ب) تقديم التعليقات التقنية لمنظمة العمل الدولية على مشروع قانون العمل؛[٣٤]

(ج) إعداد معلومات مفصّلة لمنظمة العمل الدولية بشأن التمثيل؛

(د) مواصلة العمل على إعداد النموذج الاكتواري لأوكرانيا ومعالجة الثغرات القائمة في البيانات بشكل فعال؛

(ه) صياغة استراتيجية العمالة في أوكرانيا؛

(و) إعداد استراتيجية إدماج النازحين داخلياً في أوكرانيا؛

(ز) الاستمرار في تقديم الدعم التقني لوزارة الشباب والرياضة من أجل تنفيذ مخطط الضمانات للشباب في أوكرانيا.

---

[٣١] الوثيقة GB.352/PV، الفقرة ٧١٣(د).

[٣٢] رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤ من السيد آتل هوي، الأمين العام للاتحاد العالمي IndustriALL إلى السيد جيلبرت ف. هونغبو، المدير العام لمنظمة العمل الدولية.

[٣٣] انظر:

WHO, “1000 days of war in Ukraine: resilience in health response, recovery and reform efforts despite attacks and ongoing challenges“.

[٣٤] أبلغت حكومة أوكرانيا المكتب بالأحكام النهائية والانتقالية لمشروع قانون العمل في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤.

١٣. وتواصل دائرة التوظيف الحكومية تخصيص جزء كبير من نفقاتها لسياسات سوق العمل النشطة. وفي عام ٢٠٢٤، تلقى حوالي ٨٢٠ ٥٩٣ فرداً الخدمات، بمن في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والنازحون داخلياً وقدماء المحاربين. وبفضل برامج تعويض أصحاب العمل، حصل ما مجموعه ٦٢٠ ٢٤٩ باحثاً عن عمل، بينهم ١٧٣ ١٥ من النازحين داخلياً. وفي الوقت نفسه، استفاد ٤٢٩ ٤١ شخصاً من التدريب أو إعادة التدريب، بما في ذلك ٩٥٢٣ شخصاً من قدماء المحاربين والنازحين داخلياً والأشخاص ذوي الإعاقة. وشارك ما مجموعه ١١٢ ٣٢ رجلاً وامرأة في برامج الأشغال العامة، وتم توظيف ١٧٣ ١٥ شخصاً في برامج التوظيف المدعومة. علاوة على ذلك، منحت دائرة التوظيف الحكومية نحو ٩٨١ ٢٢ قسيمة لدعم الباحثين عن عمل بهدف إعادة اكتسابهم المهارات والارتقاء بها. كما قامت بتعزيز تقديم الخدمات للنازحين داخلياً وقدماء المحاربين والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إنشاء منصة "النافذة الواحدة للخدمات" التي تهدف إلى دمج الدعم المقدم من المنظمات غير الحكومية الجديدة. وفي عام ٢٠٢٤، حصل ١٦٦١ صاحب عمل على تعويض نظير تكييف أماكن العمل بشكل معقول واستفاد كذلك ١٩٣٣ شخصاً من ذوي الإعاقة. وأخيراً، أطلقت دائرة التوظيف الحكومية تطبيقاً للأجهزة المحمولة بهدف تسهيل إجراءات التسجيل والبحث عن عمل والالتحاق بالتدريب، وبالتالي تعزيز تقديم الخدمات بشكل أكثر نجاعة وشمولاً.

١٤. ومنذ إطلاق برنامج مِنَح الأعمال (eWork) eRobota في تموز/ يوليه ٢٠٢٢، استفاد أكثر من ٠٠٠ ٢٤ من أصحاب المشاريع من المنح لبدء أعمالهم التجارية أو توسيعها من خلال استثمارات حكومية بإجمالي بلغ أكثر من ١١ مليار هريفنيا أوكرانية. وفي هذا السياق، تم تخصيص ١٢٣ ١ منحة بقيمة ٥٢٥ مليون هريفنيا أوكرانية لقدماء المحاربين وعائلاتهم. وساهم البرنامج في خلق ما يزيد عن ٠٠٠ ٦٠ فرصة عمل واستردت الدولة ٦٠ في المائة من الأموال المستثمرة بفضل عائدات الضرائب.[٣٥]

١٥. وعدّلت مفتشية العمل الوطنية سير أعمالها للامتثال للأحكام العرفية من خلال التركيز على الخدمات الوقائية في ظل قدرات إنفاذ محدودة. وفي عام ٢٠٢٤، قام ٩٠٢ من المفتشين بمعالجة ٦٣٢ ٢٤ شكوى خطية وقدموا ٢٣٧ ١٨٧ استشارة عبر الإنترنت. وبغية مكافحة العمل غير المعلن عنه، أجرت الهيئة ٥٩٤ ١٠٢ زيارة إعلامية أدت إلى إصدار ٤٦٠ ٢٤٧ عقد عمل رسمي. واكتشف المفتشون، خلال زياراتهم، ٧٠٦ عمال من الأطفال، وقدموا المشورة القانونية لأصحاب العمل بشأن منع عمل الأطفال. كما ركزت الجهود الوقائية على السلامة والصحة المهنيتين، حيث استفاد ٨٠٠ ٦٦٣ عامل من أكثر من ٩٠٠ ٢٧٤ نشاط. وقد ساهمت مبادرات مماثلة في استثارة الوعي بشأن منع التمييز والعنف والتحرش في مكان العمل. ونتيجة لذلك، في عام ٢٠٢٤ قامت ١٦٨ منشأة بإدراج بنود بشأن المساواة بين الجنسين في اتفاقاتها الجماعية، في حين اتخذت ٢٥٩ منشأة مبادرات لمنع التمييز على أساس حالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. كما قدمت مفتشية العمل الوطنية إرشادات عملية بشأن الدعم النفسي والاجتماعي من خلال ٧٠٠ ٩٤ زيارة لأماكن العمل و٨٠٠ ٤ حدث من أحداث التوعية، مما أدى إلى تنفيذ تدابير تتعلق بدعم الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في حوالي ٢٢٠ ١ منشأة.

١٦. وفي النصف الثاني من عام ٢٠٢٤، تم إحراز تقدم في التقييم الاكتواري لصندوق المعاشات التقاعدية في أوكرانيا شمل مراحل لاستخراج البيانات وتحسينها. وتم تحديث نموذج المعاشات الاكتواري الذي أنشأته منظمة العمل الدولية بأحدث البيانات، مع تطبيق افتراضات حول التطورات طويلة الأجل في الاقتصاد وسوق العمل والتركيبة السكانية. وقد أتاح ذلك وضع أول سيناريو مرجعي يوضح الاتجاهات المتوقعة طويلة الأجل في إطار برنامج المعاشات التقاعدية الحالي في أوكرانيا. وتمت مشاطرة النتائج مع وزارة السياسة الاجتماعية في أواخر عام ٢٠٢٤ للحصول على تعليقات بشأنها. واستناداً إلى هذه التعليقات، ستُجرى تحسينات إضافية لتعزيز خط الأساس وإعداد عمليات محاكاة للتغييرات السياسية المحتملة في أوائل عام ٢٠٢٥.

١٧. وواصل المكتب دعمه لحكومة أوكرانيا من خلال تنظيم حلقات عمل بهدف التصديق على اتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧ (رقم ١٨١) واتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦ بصيغتها المعدّلة واتفاقية وثائق هوية البحارة (مراجعة)، ٢٠٠٣ (رقم ١٨٥) بصيغتها المعدّلة. كما دعا المكتب إلى التصديق على اتفاقية العنف والتحرش، ٢٠١٩ (رقم ١٩٠)، فضلاً عن اتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣).

[٣٥] انظر:
Ministry of Economy of Ukraine, “eRobota: Almost 24,000 Entrepreneurs Received Grants for Business Development from the State“.

نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل

١٨. لا يزال اتحاد نقابات عمال أوكرانيا ورابطة نقابات العمال الحرة في أوكرانيا يواجهان تحديات اقتصادية عويصة بسبب الحرب المستمرة، حيث انضم العديد من العمال إلى الجيش أو فرّوا من البلاد بحثاً عن الأمان، مما أدى إلى خسارة النقابات رسوم العضوية والإيرادات. فمنذ بداية الحرب، أفاد اتحاد نقابات عمال أوكرانيا بانخفاض عدد الأعضاء الذين يدفعون الرسوم بنسبة ٥٠ في المائة، وتوقفت ٤٤٠٠ نقابة أولية عن أنشطتها عندما أغلقت الشركات التي تم تسجيلها فيها. وأطلق اتحاد نقابات عمال أوكرانيا ورابطة نقابات العمال الحرة في أوكرانيا نداءً عاجلاً لاستئناف الحوار الاجتماعي مع المجلس الوطني الثلاثي الاجتماعي والاقتصادي.

١٩. وبغية التخفيف من هذه التحديات، تدعم منظمة العمل الدولية نقابات العمال في تطوير أنشطة التواصل والخدمات لأعضائها والعمال المستضعفين، بمن في ذلك النازحون داخلياً والأشخاص ذوو الإعاقة وقدماء المحاربين. ويجري إنشاء مركزين نقابيين في منطقتي خاركيف ودنيبرو الواقعتين على طول الجبهة. كما تدعم منظمة العمل الدولية النقابات في القطاع الزراعي لمساعدة العمال الزراعيين على مواجهة المخاطر المتعلقة بالألغام والذخائر غير المنفجرة. بالإضافة إلى ذلك، تلقى اتحاد نقابات عمال أوكرانيا ورابطة نقابات العمال الحرة في أوكرانيا ونقابة عمال النقل البحري في أوكرانيا تدريباً بشأن طرق التأثير على عمليات الانتقال العادل في سياق إعادة الإعمار في أوكرانيا، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية للبلاد.

٢٠. وفي ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤، اعتمد اتحاد نقابات عمال أوكرانيا عدداً من القرارات المهمة التي تحدد مسار العام المقبل لضمان مشاركة نقابات العمال في إعادة بناء الاقتصاد الأوكراني والاندماج الأوروبي. وتماشياً مع هذه الجهود، أصبحت لجان النساء والشباب هيئات قانونية تابعة لاتحاد نقابات عمال أوكرانيا، مما ضمن تمثيل الشباب والنساء في الهيئات المنتخبة للاتحاد.

٢١. ولا يزال التجنيد العسكري والصعوبات المرتبطة بتجديد جوازات السفر وسجلات البحارة يعيق وصول البحارة الأوكرانيين إلى سوق العمل. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، لا تزال نقابة عمال النقل البحري في أوكرانيا تعمل بنشاط في الدفاع عن حقوق البحارة، بما يشمل حث الحكومة على التصديق على اتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦.

٢٢. ولا تزال منظمات أصحاب العمل الثلاث على المستوى الوطني - اتحاد أصحاب العمل في أوكرانيا ورابطة أصحاب العمل في أوكرانيا ورابطة منظمات أصحاب العمل في أوكرانيا - تؤدي دورها رغم تأثرها الشديد بالحرب المستمرة. والعدد الرسمي لأعضائها مستقر، لكنّ وضعها المالي لا يزال هشاً، إذ تعتمد الإيرادات إلى حد كبير على تعافي الشركات وانتعاش الاقتصاد. وتواصل منظمة العمل الدولية تقديم الدعم إلى منظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال الأوكرانية، التي أفاد بعضها عن زيادة في تحصيل الرسوم وأعداد المنتسبين. وانصبّ التركيز بشكل أساسي على تعزيز خدماتها، وهو ما ثبُت أنه أكثر الاستراتيجيات فعالية وفائدة لهم في الوقت الراهن. وتم تنفيذ عدة أنشطة أو يجري إطلاقها بفضل الأموال التي تأتي بشكل رئيسي من مشروع منظمة العمل الدولية المدعوم من بلجيكا والمشروع المموّل من الحساب التكميلي للميزانية العادية بشأن تعزيز إعادة الإعمار الشامل والمستدام في أوكرانيا من خلال الحوار الاجتماعي. وتعتمد هذه الأنشطة إلى حد كبير على الإنجازات السابقة، وتهدف استراتيجياً إلى تنويع وتوسيع نطاق الخدمات الحالية لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات قطاع الأعمال القائمة.

٢٣. ويعتزم اتحاد أصحاب العمل في أوكرانيا إطلاق خدمة جديدة لمساعدة الشركات الصناعية على استعادة قدرتها الإنتاجية وشراء المعدات أو قطع الغيار بأسعار سوق تنافسية وتسهيل اندماجها في سلاسل التوريد والإمداد وسلاسل القيم العالمية من خلال أنشطة التوفيق بين قطاعات الأعمال وأنشطة المعارض التجارية. وبالتوازي، أُطلقت الحكومة مبادرة لتسهيل تقديم الخدمات والتجهيزات لاتحاد أصحاب العمل في أوكرانيا وضمان تنسيق الجهود بين وزارة الاقتصاد ووزارة الشؤون الخارجية. واستناداً إلى النجاح الذي حققه مكتب المساعدة الذي أُنشئ بدعم من منظمة العمل الدولية في الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤، تهدف هذه الخدمة الجديدة أيضاً إلى توسيع وتعزيز الدعم المقدم إلى المنشآت الصناعية.

٢٤. وتولي رابطة أصحاب العمل في أوكرانيا الأولوية، وهي جزء من الشبكة العالمية للأعمال التجارية والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية، الأولوية لتوسيع وتنويع خدماتها الاستشارية في مجال توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن خلال منصتها الإلكترونية التي أنشأتها بدعمٍ من منظمة العمل الدولية، تقوم بتزويد أصحاب العمل بالمعلومات والإرشادات عن التوظيف وتصميم أماكن العمل، فضلاً عن أفضل الممارسات لتعزيز بيئات عمل شمولية. وسيُضاف مكوّن جديد إلى المنصة يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة واستبقائهم بعد توظيفهم. علاوة على ذلك، تعمل رابطة أصحاب العمل في أوكرانيا بشكل نشط على تعزيز الشبكة الوطنية "Together" المعنية بإدماج ذوي الإعاقة في الأعمال التجارية، والتي أنشأتها بهدف تمكين المنشآت في جميع أنحاء أوكرانيا من تبادل المعارف وتذليل العقبات القائمة أمام التوظيف والدعوة إلى وضع سياسات تستحدث أماكن عمل أكثر شمولية.

٢٥. وتواصل رابطة منظمات أصحاب العمل في أوكرانيا المشاركة بنشاط في اختبار وتوسيع تنفيذ خدمات رعاية الأطفال في إطار مشروع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي الذي يموّله الحساب التكميلي للميزانية العادية. وتواصل الرابطة استكشاف طرق تطوير وتنفيذ برامج الدعم النفسي والاجتماعي في مكان العمل، التي أصبحت ضرورية بشكل متزايد في السياق الحالي. بالإضافة إلى ذلك، تستعد الرابطة لإطلاق خدمة جديدة تهدف إلى دعم المنشآت في الانتقال إلى مصادر طاقة بديلة مستقلة وموثوقة، من خلال مركز متخصص لحلول الطاقة. وتستهدف هذه المبادرة في المقام الأول المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي تكون عرضة بشكل خاص لانقطاع إمدادات الطاقة ولكنها غالباً ما تفتقر إلى الخبرة اللازمة لاعتماد نُظم الطاقة البديلة.

٢٦. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤، سهلت منظمة العمل الدولية عقد اجتماع بين ممثلي منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال الأوكرانية والمنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في أوكرانيا، لمناقشة الدور المهم الذي يمكن أن يضطلع به الشركاء الاجتماعيون في تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسلّط الاجتماع الضوء على الدور الحاسم للشركاء الاجتماعيين في جهود الإنعاش وإعادة الإعمار في أوكرانيا وساعد في تحديد الأولويات المشتركة مثل تعزيز الحوار الاجتماعي وتحسين حماية حقوق العمال أثناء الحرب والاستثمار الاستراتيجي في تنمية المهارات لمواجهة نقص اليد العاملة وتعزيز جهود الإنعاش المشتركة لإعادة البناء على نحو أفضل.[٣٦]

التعاون الإنمائي

٢٧. تموّل موارد الميزانية العادية أنشطة منظمة العمل الدولية في أوكرانيا، وذلك بالأساس من المساهمات الطوعية المقدمة من شركاء التعاون الإنمائي، بما في ذلك الحساب التكميلي للميزانية العادية. ومن المقرر أن ينتهي تمويل الحساب التكميلي للميزانية العادية لرعاية الأطفال في آذار/ مارس ٢٠٢٥، مما دفع وزارة السياسة الاجتماعية ووزارة التعليم والعلوم إلى إنشاء إطار قانوني لحلول قائمة على العمل في رعاية الأطفال. وساهمت هذه المبادرة في تنوير سياسات الحكومة بشأن الإجازة الوالدية وإصلاح التعليم قبل المدرسي وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، مع ضمان رعاية الأطفال بأسعار معقولة، وذلك بفضل دعم الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، التي جددت تمويلها لهذه المبادرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤. وارتفعت الميزانية الشاملة للتعاون الإنمائي في أوكرانيا إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في عام ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ٢٣,٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠٢٤ (انظر الشكل ١).

[٣٦] انظر:
ILO, “UN Resident and Humanitarian Coordinator in Ukraine Matthias Schmale meets with Ukrainian workers’ and employers’ organizations on Ukraine’s recovery and reconstruction“.

◄ **الشكل ١: ميزانية ونفقات التعاون الإنمائي في أوكرانيا، ٢٠٢١-٢٠٢٥** (بملايين الدولارات الأمريكية)

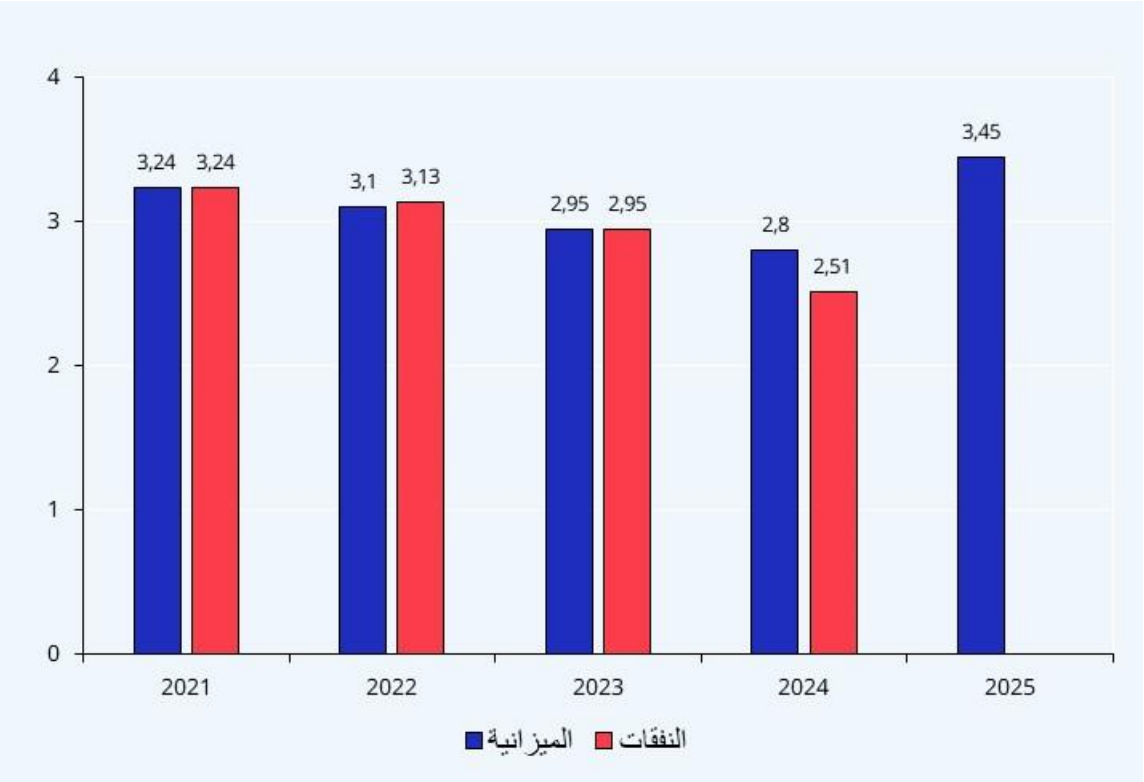

ملاحظة: البيانات المستقاة حتى ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥.
المصدر: ILO, "ILO Development Cooperation Dashboard"

٢٨. وأطلق المكتب مؤخراً مشروعاً ممولاً من الحساب التكميلي للميزانية العادية بشأن الحوار الاجتماعي يهدف إلى تعزيز قدرات الهيئات المكونة الثلاثية في أوكرانيا على توجيه جهود الإصلاح والإنعاش بشكل فعال من خلال آليات الحوار الاجتماعي. ويؤدي هذا المشروع دوراً حاسماً في ترسيخ أسس الإنعاش وعملية إصلاح واسعة للعمل، مما يمهّد الطريق لتعاون إنمائي أوسع نطاقاً. ويستفيد المكتب من كل الفرص المتاحة للتعاون مع شركاء التعاون الإنمائي المحتملين، بما في ذلك في إطار المشاورات السنوية التي تنظمها إدارة الشراكات متعددة الأطراف والتعاون الإنمائي. ويجري حالياً إعداد مذكرات مفاهيمية متعددة للمشروع بهدف دعم تنفيذ استراتيجية التعاون لمنظمة العمل الدولية خلال الفترة الانتقالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ في أوكرانيا. علاوة على ذلك، تستمر المشاورات مع المفوضية الأوروبية والمديريات المعنية لتقديم الدعم لإصلاحات العمل والحوار الاجتماعي. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤، سهّل المكتب زيارة نائب وزير الاقتصاد إلى بروكسل، حيث نُظّمت سلسلة من الاجتماعات مع خبراء منظمة العمل الدولية والاتحاد الأوروبي بغية تسليط الضوء على الصلة بين معايير العمل الدولية وتشريعات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالعمل من منظور عملية إصلاح معايير العمل.

٢٩. ويواصل مشروعان تمولهما بلجيكا والدانمرك دعم برنامج "كيف تبدأ مشروعك وتحسّنه" من خلال تدريب مدرّبين جدد لهذا البرنامج وتدريب أصحاب المشاريع المستقبليين. واضطلع هذا البرنامج منذ إنشائه في أوكرانيا في عام ٢٠١٩، بتزويد ٤٨٠٤ من أصحاب المشاريع المحتملين (٧٠ في المائة منهم من النساء) ودعم استحداث ٩٤ منشأة من خلال توفير المنح. ومن الجدير بالذكر أنه منذ فرض الأحكام العرفية، تلقى ١٨٥٦ من أصحاب المشاريع المحتملين التدريب (٨٠ في المائة منهم من النساء)، ونتج عن ذلك إقامة ٥٢ منشأة. وتم إنشاء شراكتين محليتين بشأن العمالة في منطقتي أوديسا وميكولايف بتمويل من الدانمرك بهدف تعزيز إنعاش سوق العمل المحلي ومساعدة الفئات المستضعفة على الاستفادة من برامج إعادة تأهيل المهارات والارتقاء بها ودعم تطبيق سياسات سوق العمل النشطة.

٣٠. علاوة على ذلك، يعمل المكتب بدعم من كندا على تسهيل إصلاح قانون العمل في أوكرانيا، بما يشمل تعزيز الامتثال لمعايير العمل الدولية من خلال تطبيقها الفعال والإبلاغ عنها من جانب الحكومة. ويشمل ذلك تقديم تعليقات تقنية بشأن مشروع قانون العمل وقوانين العمل الأخرى، فضلاً عن تدريب ٣٠ موظفاً حكومياً تدريباً أولياً على إعداد التقارير الوطنية بشأن تطبيق معايير العمل الدولية وتنفيذ منهج تدريب تجريبي بشأن معايير العمل الدولية لصالح ٢٥ قاضياً،

مما أدى إلى تعديلات على برنامج الدراسات في المدرسة الوطنية للقضاة في أوكرانيا. ويعزز هذا العمل أيضاً التعاون بين منظمة العمل الدولية وبعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين معايير العمل الدولية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، جرى تنظيم دورة تدريبية أولى لفائدة ٣٠ موظفاً من بعثة الأمم المتحدة، ركّزت بشكل خاص على كيفية كشف الانتهاكات.

٣١. ويواصل المكتب القطري لمنظمة العمل الدولية في أوكرانيا المشاركة بنشاط في المشاريع والمبادرات والنهج البرنامجية المشتركة مع وكالات وهيئات الأمم المتحدة الأخرى مثل المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. علاوة على ذلك، تتعاون منظمة العمل الدولية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد برنامج وطني لجمع البيانات عن تأثير الوظائف الخضراء على إعادة إدماج قدماء المحاربين في سوق العمل، وستُنشر نتائجه في دراسة مرتقبة بشأن هذا الموضوع. وأخيراً، تقود الآن منظمة العمل الدولية، بفضل مشاركتها الاستباقية في فريق الأمم المتحدة القطري، واحدة من مجموعات النتائج الاستراتيجية الأربع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على فرص العمل اللائق والنمو الاقتصادي. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٤، نظمت منظمة العمل الدولية اجتماعاً عاماً مع المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في أوكرانيا لعرض المبادرات التي نفذتها في إطار استراتيجية التعاون لمنظمة العمل الدولية خلال الفترة الانتقالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ في أوكرانيا. وكشف هذا الاجتماع عن أوجه التآزر الرئيسية بين استراتيجية منظمة العمل الدولية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وسلط الضوء على مساهمة منظمة العمل الدولية في جهود الإنعاش وإعادة الإعمار التي تبذلها الأمم المتحدة. وتعمل منظمة العمل الدولية أيضاً مع منظمة الصحة العالمية لتزويد أصحاب العمل والعمال بخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي التي يحتاجون إليها، على نحو ما أكّدته المناقشات الأخيرة مع الشركاء الاجتماعيين.

وضع موظفي منظمة العمل الدولية في أوكرانيا

٣٢. تظل سلامة الموظفين وأمنهم ورفاههم أولوية قصوى بالنسبة للمكتب. وفي سياق تزايد الغارات الجوية على كييف وانقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر وطويل الأمد، يعمل المكتب على تقليل التأثير على سلامة ورفاه الموظفين ومُعاليهم. وقد قام المكتب بتزويد جميع موظفيه في أوكرانيا بالأجهزة اللازمة لرفاههم ومواصلة عملهم، بما يتماشى مع إرشاداته وإرشادات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن. بيد أنّ الوضع الأمني السائد له تأثير كبير على الصحة النفسية للموظفين، مما يتسبب في حدوث اضطرابات كبيرة في العمل وضغوط إضافية على الفريق برمّته لتقديم الخدمات في ظل هذه الظروف الاستثنائية. ومنح المكتب كافة الموظفين الوطنيين أيام إجازة خاصة إضافية لتمكينهم من استعادة قوتهم والتعافي من قلة النوم. وتساهم منظمة العمل الدولية في خدمات الأمم المتحدة لإدارة الإجهاد وتتيح هذه الخدمات لموظفيها، إلى جانب خدماتها الخاصة بإدارة الإجهاد. وقام المكتب بتسيير جلسات استشارة جماعية مع مستشارين مختصين في حالات الإجهاد تابعين لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن ومنظمة العمل الدولية، ويحث بشدة على إجراء جلسات استشارية فردية.

٣٣. ويبحث المكتب عن مقر عمل جديد لاستيعاب الفريق المتزايد والتهديدات الأمنية متزايدة الخطورة. وبغية مواجهة هذا الوضع، اتُخذت ترتيبات عمل مرنة من أجل الفريق بأكمله. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يفضي توقيع الاتفاق مع البلد المضيف، الذي يجري التفاوض بشأنه منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٣، إلى تعزيز قدرة المكتب بشكل كبير على تقديم المساعدة إلى هيئاته المكونة وضمان حماية أكبر للموظفين.

٣٤. وعلى المكتب واجب حماية جميع موظفيه، بمن في ذلك الموظفون في فريق الدعم التقني المعني بالعمل اللائق والتابع لمنظمة العمل الدولية والمكتب القطري لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في موسكو. وتُعقد اجتماعات دورية مفتوحة لمناقشة سلامة الموظفين ومخاوفهم. وقُدّمت خيارات النقل للموظفين، بما في ذلك النقل المؤقت إلى بودابست (فريق الدعم التقني المعني بالعمل اللائق والتابع لمنظمة العمل الدولية والمكتب القطري لأوروبا الوسطى والشرقية في بودابست).

◄ الأثر على الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وعلى تنفيذ البرامج القطرية للعمل اللائق والتعاون الإنمائي في البلدان المتضررة الأخرى في المنطقة

٣٥. زادت ميزانية التعاون الإنمائي في البلدان المتضررة الأخرى في المنطقة التي تستفيد من الوجود التشغيلي لمنظمة العمل الدولية، بعد انخفاض أولي في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ (انظر الشكل ٢). والاستثناء الوحيد هو جورجيا، حيث توقف التعاون الإنمائي بشكل مؤقت في عام ٢٠٢٤.

◄ الشكل ٢: ميزانية ونفقات التعاون الإنمائي في البلدان المتضررة حيث تتمتع منظمة العمل الدولية بوجود تشغيلي طويل الأمد للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ (بملايين الدولارات الأمريكية)

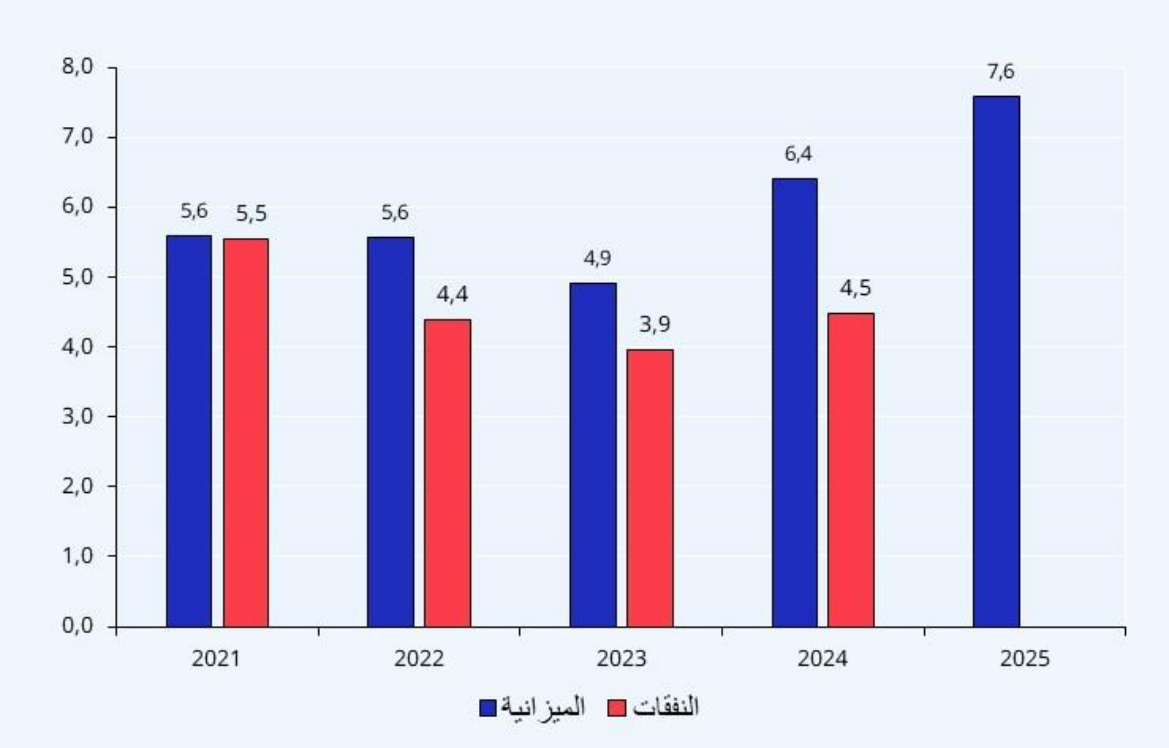

ملاحظة: تشمل البلدان المتضررة في المنطقة أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وقيرغيزستان وجمهورية مولدوفا والاتحاد الروسي (حتى عام ٢٠٢٢، عندما بلغت النفقات ٦٠ في المائة فقط من الميزانية) وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان. البيانات مستقاة حتى ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥.

المصدر: ILO, "ILO Development Cooperation Dashboard".

٣٦. وفي إطار فريق الدعم التقني المعني بالعمل اللائق والمكتب القطري لأوروبا الوسطى والشرقية في بودابست، عزّزت منظمة العمل الدولية بشكل كبير دعمها لجمهورية مولدوفا فيما يتعلق بمشاريع التوظيف والمساواة بين الجنسين وظروف العمل والإصلاحات الجارية في سوق العمل. علاوة على ذلك، اكتسب ممثلو الجهات المانحة للحساب التكميلي للميزانية العادية خلال زيارتهم الميدانية إلى جمهورية مولدوفا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤، نظرة استشرافية بشأن التقدم المحرز في إطار البرنامج القطري للعمل اللائق في جمهورية مولدوفا، والذي يرشد جهود منظمة العمل الدولية في البلاد. وأتيحت لشركاء الحساب التكميلي للميزانية العادية فرصة التعاون مع مسؤولين حكوميين وشركاء اجتماعيين ومجتمعات محلية لتحقيق فهم أفضل لما تواجهه جمهورية مولدوفا من تحديات سوق العمل والتحديات الاجتماعية. وجرت زيارة مواقع المشاريع الرئيسية لمراقبة كيفية دعم المساهمات من الحساب التكميلي للميزانية العادية لتنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق لمنظمة العمل الدولية. وأتاحت المشاركة النشطة للشركاء خلال الزيارة تقديم تعليقات واستشرافات قيّمة، مما ساعد منظمة العمل الدولية على تحسين وتوسيع جهود التعاون التي تبذلها في جمهورية مولدوفا وخارجها. وبتمويل من الحساب التكميلي للميزانية العادية، ما فتئت منظمة العمل الدولية تدعم وضع استراتيجية وطنية متكاملة ومراعية لقضايا الجنسين لإضفاء السمة المنظمة منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤، إلى جانب مشاركة فعالة من الهيئات المكونة الثلاثية في جورجيا. وتعكف منظمة العمل الدولية أيضاً على تنفيذ مشروع مشترك مع منظمة

الصحة العالمية لرسم معالم خدمات الرعاية في المجتمعات المحلية للأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك تعزيز تحسين ظروف عمل العاملين في مجال الرعاية في جورجيا.

٣٧. ويواصل فريق الدعم التقني المعني بالعمل اللائق والتابع لمنظمة العمل الدولية والمكتب القطري لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في موسكو تقديم التعاون والمساعدة التقنيين إلى جميع البلدان في الإقليم الفرعي، باستثناء الاتحاد الروسي وبيلاروس، مع إجراء التعديلات اللازمة التي تضمن تقديم هذه الخدمات.[٣٧] ويشمل ذلك التصدي لتحديات العمل اللائق المتعلقة بحصاد القطن في تركمانستان من خلال مشروع تموّله وزارة الخارجية الأمريكية. وفي أوزبكستان، تقود منظمة العمل الدولية برنامجاً مشتركاً للأمم المتحدة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف في إطار المسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل. بالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً تطوير مشروع مشترك مع اليونيسف والبنك الدولي في إطار المسرّع العالمي وبوصلة البنك الدولي للحماية الاجتماعية والوظائف. كما تتعاون منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن البرنامج المشترك "تعزيز الانتقال العادل في مجال الطاقة في أوزبكستان". ويتجلى تنويع محفظة التمويل في المساهمات المقدمة من مجموعة من الجهات المانحة، بما في ذلك صندوق بناء السلام الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير وشركة الملابس متعددة الجنسية *إنديتكس* وشراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى شركاء آخرين لمنظمة العمل الدولية في مجال التعاون الإنمائي. ومن جهة أخرى، بدأت كازاخستان في توفير التمويل المحلي لتنفيذ خارطة الطريق الثلاثية الموقعة في حزيران/ يونيه ٢٠٢٤ لتعزيز العمل اللائق في البلاد.

◄ مجالات تدعو إلى مزيد من العمل

٣٨. ستواصل منظمة العمل الدولية توطيد دعمها لأوكرانيا والبلدان المجاورة بالاستناد إلى أنشطتها الحالية وتعزيز الشراكات من أجل التنمية. وتركز جهود التوعية على ضمان مشاركة أكبر للشركاء الاجتماعيين في مؤتمر إنعاش أوكرانيا الذي سيعقد في روما في تموز/ يوليه ٢٠٢٥، بهدف تعزيز عملية اتخاذ القرارات على نحو الشامل في عملية الإنعاش.

٣٩. وستُكثف الجهود في أوكرانيا لإعادة إدماج النازحين داخلياً واللاجئين العائدين وتسهيل مشاركة النساء في سوق العمل والحد من الآثار الضارة، مثل الاضطرابات النفسية اللاحقة للصدمة، على الجنود المُسرّحين وشبكات دعمهم. وتهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق استقرار سبل العيش وتعزيز الإنعاش الاقتصادي في البلاد وتعزيز قدرتها على الصمود. ومن شأن الاقتراح الجديد الذي قدمه المدير العام في إطار مبادرته للاستجابة للأزمات أن يمكّن النساء والفئات المستضعفة من إعادة اكتساب المهارات والارتقاء بها على وجه السرعة من أجل تلبية احتياجات سوق العمل وتمهيد مسارات تؤدي إلى العمالة.

٤٠. وتنكبّ منظمة العمل الدولية على تطوير مشاريع لدعم القطاعات الرئيسية مثل الطاقة والزراعة، حيث تجري بالفعل مناقشات مع الشركاء الدوليين في هذا الصدد. وستُركز مبادرة مقترحة بشأن قطاع الطاقة على حماية العمال وتحسين ظروف العمل وتعزيز تنمية المهارات من أجل مستقبل طاقة خضراء ولامركزية. وعلى المنوال نفسه، تحدد مذكرة مفاهيمية تمت مشاطرتها مع وزارة السياسة الزراعية والأغذية استراتيجيات لتنمية المهارات ومعالجة قضايا السلامة والصحة واستحداث فرص عمل مستدامة في قطاع الزراعة، مع إيلاء الأولوية لقدماء المحاربين والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين.

[٣٧] لمزيد من التفاصيل، انظر الوثيقة GB.347/INS/16 والوثيقة GB.348/INS/5/2

◄ مشروع القرار

٤١. في ضوء المستجدات الناشئة في أوكرانيا والواردة في الوثيقة GB.353/INS/13، والقرار المتعلق بعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا من منظور ولاية منظمة العمل الدولية، الذي اعتمده مجلس الإدارة في دورته ٣٤٤ (آذار/ مارس ٢٠٢٢)، ومع مراعاة المناقشات التي جرت في دورته ٣٥٣ والإرشادات المقدمة بهذه المناسبة، فإنّ مجلس الإدارة:

(أ) أحاط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة؛

(ب) أعرب من جديد عن بالغ قلقه بشأن استمرار عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، بمساعدة حكومة بيلاروس، وبشأن أثر هذا العدوان على الهيئات المكونة الثلاثية في أوكرانيا - العمال وأصحاب العمل والحكومة المنتخبة ديمقراطياً - وعلى عالم العمل خارج أوكرانيا؛

(ج) حث الاتحاد الروسي مجدداً على وقف عدوانه بصورة فورية ودون أي قيد أو شرط وسحب قواته من أوكرانيا؛

(د) حث الاتحاد الروسي، تماشياً مع ما طلبته لجنة الخبراء في دورتها ٩٥ (٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر - ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤)، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الفعال لاتفاقية السلامة والصحة المهنيتين، ١٩٨١ (رقم ١٥٥) واتفاقية الحماية من الإشعاعات، ١٩٦٠ (رقم ١١٥)، بما في ذلك حماية العمال من الإشعاعات المؤينة في إطار عملهم؛ ضمان التطبيق الصارم لاتفاقية العمل البحري، ٢٠٠٦ بصيغتها المعدّلة؛

(ه) أكد من جديد دعمه الثابت للهيئات المكونة الثلاثية في أوكرانيا، وطلب من المدير العام أن يواصل الاستجابة لاحتياجات الهيئات المكونة في أوكرانيا وأن يوسع جهود منظمة العمل الدولية في حشد الموارد، بما في ذلك في مؤتمرات المانحين الدولية المقبلة بشأن الإنعاش وإعادة الإعمار؛

(و) طلب من المدير العام الاستمرار في تعزيز جهوده المبذولة لحشد الموارد لصالح البلدان المتضررة الأخرى في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛

(ز) طلب من المدير العام أن يواصل رصد تداعيات عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا في عالم العمل وأن يُقدِّم إلى مجلس الإدارة في دورته ٣٥٤ (حزيران/ يونيه ٢٠٢٥) تقريراً عن آخر المستجدات في ضوء القرار، بما في ذلك بشأن التعاون المستمر بين منظمة العمل الدولية وهيئات الأمم المتحدة المعنية برصد انتهاكات حقوق الإنسان وأوضاع العمال في المجالين البحري والنووي.